الابعاد الواسعة لنشطاء الوطنيين في الارض المحتلة، حين حاولت سلطات الاحتلال اطفاء الانتفاضة الشعبية التي التهبت في هذه المناطق، في العام ١٩٧٤ (فيصل حوراني، **الحرية**، ١٩٨٨/٢/٢١).

الا ان تنفيذ الفكرة تأجل، نظراً الى العديد من الاعتبارات، في مقدمها اندلاع الحرب الأهلية في لبنان. وفي خضمّ انتفاضة الداخل، الآن، عادت الفكرة بزخم أقوى من السابق، وذلك بعد ان أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اتخاذ المزيد من قرارات الابعاد بحق العديد من المواطنين الفلسطينيين، وما جلبه هذا الابعاد من تعاطف عالمي متعاظم مع سكان المناطق المحتلة.

حددت م.ت.ف. تاريخ ١٩٨٨/٢/١١ موعداً لانطلاق «سفينة العودة» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٢/١١). وكان هذا التوقيت، في نظر المراقبين، توقيتاً موفقاً، بحيث أتاح للمنظمة «التحرك على صعيدين، الأول من الداخل بالعصيان المدني والانتفاضة الرافضة، المكتفية، في الوقت الحاضر، بالحجارة؛ والثاني من الخارج، وفي أكثر وجوه الحملة الدبلوماسية والاعلامية تأثيراً، وهي فكرة السفينة القاصدة شاطىء السلام» (أمين الحافظ، **الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٢/١٠).

ويمكن القول، ان «رحلة العودة» قد تحوّلت، منذ الاعلان عنها، الى ما يشبه معركة طاحنة، سرية ومعلنة، بين م.ت.ف. واسرائيل. فبعد ان أعلنت المنظمة عن اتفاق لاستئجار احدى السفن اليونانية، فوجيء الفلسطينيون بأصحاب السفينة يتراجعون عن الاتفاق ويفسخون العقد؛ وهكذا أيضاً، جرى مع أصحاب السفينة الثانية التي تم الاتفاق معها. وبعد ذلك، قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد): «لقد بدأنا نعلم، منذ ١٩٨٨/٢/٥، ان اسرائيل تقوم بالضغط على أصحاب السفن وتهديدهم في حال اتفقوا مع المنظمة» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/٢٥). وعبر أجواء التهديد الاسرائيلي، والتأييد العالمي، أوضحت م.ت.ف. ان تنظيم رحلة «سفينة العودة» يأتي بناء لقرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٧، والذي يطالب العدو الاسرائيلي بعدم ابعاد المواطنين من أراضيهم، «فتحدت اسرائيل هذا القرار، وقامت بابعاد أربعة مواطنين فلسطينيين آمنين... وقد جاء قرار اعادة الأربعة المبعدين، ومعهم ١٢٠ مبعداً آخر طردتهم اسرائيل من فلسطين بعد احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، وعلى فترات متفاوتة، من بينهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعددهم أربعة، وأعضاء في المجلس المركزي، وغيرهم» (من مقابلة مع محمود عباس، **المستقبل**، ١٩٨٨/٢/١٣). كما أكدت المنظمة ان عملية «سفينة العودة» ليست تظاهرة اعلامية، «بل هي عملية سياسية تقوم على أساس ممارسة حق العودة لجميع هؤلاء الذين قامت سلطات الاحتلال بابعادهم... واستناداً الى جميع قرارات الأمم المتحدة واتفاقات جنيف الخاصة بمعاملة السكان في الأراضي المحتلة، والتي تحرم ابعاد أي انسان عن أرضه» (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من التفسيرات والايضاحات الفلسطينية، بشأن الطبيعة السلمية لرحلة «سفينة العودة»، فقد كان واضحاً، ومنذ الاعلان عن تلك العملية، انها تمس عقدة الصراع العربي - الاسرائيلي. «ومن هنا، تحولت قضية 'سفينة العودة' الفلسطينية الى معركة حقيقية بين الفلسطيني والاسرائيلي» (سليمان نمر، **المستقبل**، ١٩٨٨/٢/٢٠). معركة استخدم فيها الجانب الاسرائيلي التهديد والوعيد؛ ومن ثمّ لجأ الى أساليب العنف المباشر؛ اذ أقدم على اغتيال ثلاثة كوادر من «فتح» في مدينة ليماسول القبرصية، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤؛ وبعدها بيوم واحد، قام بتفجير «سفينة العودة» (سول فرين) في ميناء ليماسول، أيضاً، وقبل ابحارها بساعات؛ مما يؤكد ان اسرائيل عازمة، تماماً، على عدم السماح ببدء رحلة العودة، وذلك بهدف:

- اظهارها للمنظمة، وللجميع، عزمها على منع 'سفينة العودة' من الابحار حتى لو اضطرها الأمر [الى] استخدام العنف. واسرائيل، بذلك، تريد ان تقول لمن يعنيهم الأمر، وهم هنا أطراف أخرى محايدة، مثل الحكومتين، القبرصية واليونانية، وشركات السفن، انه من الأفضل عدم التدخل في هذه القضية، والابتعاد [منها].
- تأكيدها للمنظمة انها تمتلك القدرة على الردع، في الوقت والظرف المناسبين، وانها غير موافقة على التحليل الذي يقول انها لا تملك